شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أيها الكرد.. لمَ تخذلوننا !؟

القرار الذي اتخذه مجلس النواب يوم الأربعاء ونجم عنه قانون جديد سيئ لانتخابات مجالس المحافظات، يمكن أن يُصبح في خبر كان اذا ما بادرت مجموعة من المواطنين الشجعان لرفع شكوى الى المحكمة الاتحادية تطعن في القانون بوصفه يتعارض مع مبادئ الدستور وأحكامه، ولكن ما لا يمكن أن ينساه أحد من الواعين في هذا الشعب هو موقف النواب الكرد خصوصاً.

وموقف ممثلي الكرد في البرلمان الاتحادي مخيب للآمال على نحو موجع للغاية، بل يمثل طعنة غائرة في جسد الحركة الديمقراطية العراقية، قوى وشخصيات وجمهوراً، التي كانت على الدوام النصير الوحيد للحركة التحررية الكردية.

نعم لقد خذلتمونا خذلاناً شديداً وكبيراً أيها النواب الكرد بسماحكم لهذا القانون العار بالمرور في قبة البرلمان برضاكم وقبولكم. ومتى؟ في عزّ الحرب الضروس التي تُخاض ضدكم ومن أجل الانتقاص من حقوقكم، وهي حرب تنادى إليها وتألّب فيها كل القوى الشريكة لكم في الحكومة والبرلمان الاتحاديين، "حلفائكم" في العملية السياسية ، ولم يرابط في الساحة الى جانبكم غيرنا .. نعم نحن ديمقراطيي العراق وحدنا نقف معكم بصدور مكشوفة. فأي كلمة شكر وأي عبارة تقدير وأي موقف تضامن قابلتم به موقفنا بسلوككم المنافي للديمقراطية داخل قبة البرلمان يوم الأربعاء؟

كيف لكم أن تقنعونا وتقنعوا غيرنا بعد اليوم بأنكم تريدون بناء نظام ديمقراطي في العراق يكون الضمانة لاستمرار فيدراليتكم وتطورها وللتمتع بحقوقكم والاحتفاظ بمكاسبكم ؟ كيف لكم أن تقنعونا وتقنعوا غيرنا بأنكم مناهضون أشداء للدكتاتورية وللنزعات الدكتاتورية المتجلية في تصرفات بعض من في يده السلطة في بغداد اليوم؟ كيف سنطمئن الى أنكم حلفاؤنا الموثوق بهم والمعوّل عليهم في كفاحنا للتصدي لهذه النزعات؟

نحن نفهم لماذا صوتت القوى الكبرى لصالح القانون غير الديمقراطي.. ببساطة لأنها قوى غير ديمقراطية .. وتستوي في هذا القائمة العراقية والتحالف الوطني بمكوناتهما المختلفة (نميز بعض الشخصيات الديمقراطية المعروفة، وهي بأسف شديد قليلة) .. هذه القوى مع هذا القانون من أجل فرض سطوتها وسيطرتها طمعاً في احتكار السلطة والنفوذ والمال.. كلٌ يسعى إلى أكبر قطعة من الكيكة الدسمة. ولكن ما بالكم أيها الكرد تسيرون في ركابهم؟ ألا تعلمون ان القانون بصيغته القديمة التي أعدتم إجازتها يحول دون دخول أنصاركم الديمقراطيين الى البرلمان، بل ويمنح أصوات ناخبيهم إلى من لديكم مشاكل معهم الآن ؟ ألم تدركوا ان كل ما تعانونه اليوم سيبقى على حاله، بل قد يتضاعف مع هذا القانون؟

ماذا حلّ بكم؟ وما الذي غيّب الوعي عن عقلائكم يوم الأربعاء اللعين؟ كيف تأتّى لكم أن تفعلوا هذا بنا؟

لن نسامحكم أبداً عن هذا الخطأ الشنيع حتى تعودوا عنه وتعتذروا ألينا وتعملوا على إلغاء القانون بنصرة ودعم النواب والمواطنين الشجعان الذي سيرفعون دعوى الى المحكمة ضد قراركم المخالف لأحكام الدستور.

سنراقب ونرى ما الذي ستفعلونه.. وسيكون لكل حادث حديث.

إجراءات مشدّدة حول سجن بغداد المركزي...وهجوم على نقطة تفتيش في أبو غريب

"الأمن النيابية" تطالب بتضييف المالكي على خلفية اتساع الهجمات المسلحة

تفجير ساحة الاندلس.. تصوير/ محمود رؤوف

□ بغداد – محافظات / المدى

طالبت لجنة الأمن والدفاع النيابية،أمس الجمعة، بتضييف القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي في مجلس النواب على خلفية تفاقم الهجمات المسلحة والتي طالت مؤخراً المؤسسات الأمنية.في وقت اعتبر الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية أن العملية الإرهابية التي استهدفت بناية مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة فاشلة.بينما أفاد مصدر بالشرطة أن قوات أمنية بدأت بالانتشار بكثافة بمحيط سجن بغداد المركزي (ابو غريب سابقا)، في أعقاب ورود معلومات بخطة في تنظيم القاعدة لمهاجمته.

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع مظهر الجنابي لـ"شفق نيوز" ان "هناك خروقات امنية كبيرة وهي في تفاقم مستمر لعدة اسباب منها الاعتقالات العشوائية التي يتعرض لها المواطنون وهناك الآلاف منهم في السجون العراقية، والسبب الآخر اطمئنان القادة الأمنيين المقصرين من عدم تطبيق مبدأ العقاب بحقهم والاستمرار بترفيعهم".

وأضاف الجنابي أن "العمليات المسلحة لم تكتف بضرب المدنيين بل تمادت لتشمل أماكن ومؤسسات أمنية حساسة ومحصنة"، مؤكداً على "فشل الجانب الاستخباري لدى القوات الامنية من الجيش والشرطة".

وأشار عضو لجنة الأمن والدفاع الى ضرورة استضافة القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي كونه هو المسؤول الاول عن الملف الامني في البلاد"، مستدركاً بالقول إن "هذا الأمر لن يتمّ لاعتبارات سياسية".

فيما اعتبر الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي، امس الجمعة، أن العملية الإرهابية التي استهدفت بناية مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة فاشلة، وفي حين شدد على ضرورة اليقظة والحذر، أكد أنه أمر بفتح تحقيق شامل لمحاسبة المقصرين.

وقال الأسدي في بيان صدر عقب تفقده مبنى مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وسط بغداد، إن "العملية الإرهابية الفاشلة التي استهدفت بناية مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لن تثني عزيمة ضباط ومنتسبي الوزارة في ملاحقة بؤر الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق".

وشدد الأسدي على "ضرورة اليقظة والحذر للتصدي إلى كل العمليات التي تحاول تشويه صورة منتسبي الوزارة"، مؤكدا أنه "أمر بفتح تحقيق شامل بشأن الموضوع لمحاسبة أي شخص يثبت تقصيره".

وكانت مديرية مكافحة الإرهاب وسط بغداد التابعة لوزارة الداخلية تعرضت، في (٣١ تموز ٢٠١٢)، إلى اقتحام مسلحين مجهولين، بعد استهدافها بسيارتين مفخختين أسفرتا عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ٢٧ آخرين بجروح متفاوتة، فيما أعلن جهاز مكافحة الإرهاب، عن تطهير مبنى المديرية من المسلحين في هجوم استمر لخمس ساعات وأسفر عن مقتل ثمانية مسلحين وضبط خمسة أحزمة ناسفة.

إلى ذلك أكد مصدر في الشرطة بأن قوات أمنية بدأت بالانتشار بكثافة بمحيط سجن بغداد المركزي (ابو غريب سابقاً)، في أعقاب ورود معلومات بخطة في تنظيم القاعدة لمهاجمته.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوات الجيش فرضت حظراً شاملاً للتجوال شمل حركة المركبات والمشاة في القضاء، وقطعت الطرق المؤدية إلى سجن بغداد المركزي الذي كان يعرف سابقاً بسجن ابو غريب، في اعقاب ورود معلومات بتهيؤ عناصر تابعين لتنظيم القاعدة لمهاجمته".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه، أن "الجيش استعان كذلك بثلاث مروحيات تحلق على ارتفاعات منخفضة فوق السجن لتأمينه، كما جرت انارة الابراج الداخلية والخارجية للسجن".

وكشفت كتلة الفضيلة النيابية، يوم امس ، عن وجود علم مسبق لمسؤولين أمنيين بالهجوم الذي استهدف مديرية مكافحة الارهاب وسط العاصمة بغداد، مطالبة القائد العام للقوات المسلحة بتشكيل لجنة لمحاسبة المقصرين بهذا الحادث.

ودعت القائمة العراقية، امس الاول الحكومة ، الى الاستقالة في حال عدم قدرتها على تطبيق القانون وحفظ دماء العراقيين، مطالبةً بوقف المداهمات والاعتقالات العشوائية التي تصدر من دون اوامر قضائية.

ونقلت وسائل اعلام اجنبية ومحلية عن مصادر أمنية في وزارتي الداخلية والدفاع واخرى صحية عن مقتل ٣٢٥ شخصاً، واصابة ٦٩٧ بجروح، ومقتل ٥٥ مسلحاً واعتقال ٣٠٠ منهم في حصيلة عدتها تلك الوسائل بالاكثر دموية منذ عامين.

بالمقابل اكد مصدر امني ، ان "مسلحين مجهولين هاجموا، صباح امس ، بأسلحة رشاشة نقطة للتفتيش تابعة للجيش، بمنطقة الزيدان جنوب أبو غريب غرب بغداد، مما أسفر عن مقتل اثنين من عناصرها وإصابة ثلاثة آخرين".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوقت مكان الحادث ونقلت المصابين إلى مستشفى قريب والقتلى إلى الطب العدلي، فيما نفذت حملة تفتيش بحثا عن المنفذين، الذين تمكنوا من الفرار عقب تنفيذهم الهجوم".

فيما قتل ثمانية هم اربعة عسكريين بينهم ضابط برتبة رائد ومثلهم من الشرطة، وجرح ستة آخرون من عناصر الشرطة والجيش في هجومين منفصلين شمال بغداد، حسبما ذكرت مصادر امنية وطبية.

وقال ضابط في الجيش برتبة نقيب ان "انفجار عبوة ناسفة استهدف صباح امس دورية للجيش ما ادى الى مقتل ثلاثة جنود وضابط برتبة رائد واصابة اربعة اخرين من عناصر الدورية بجروح".

واضاف ان "الانفجار وقع الى الطريق الرئيسي عند منطقة البوصليبي .واكد مصدر طبي في مستشفى بلد العام "تلقي جثث العسكريين الاربعة ومعالجة اربعة جنود اصيبوا في الانفجار".

وتعرض مقر الجيش في منقطة البوصليبي ذاتها، في ٢٣ من الشهر الماضي الى هجوم مسلح وادى الى مقتل ١٥ جنديا واصابة اربعة آخرين بجروح، وفقا لمصادر امنية.

وفي بعقوبة قال ضابط في الشرطة برتبة رائد ان "اربعة من عناصر الشرطة قتلوا واصيب اثنان بجروح في هجوم مسلح استهدف نقطة تفتيش للشرطة في حي التحرير، وسط بعقوبة".

وأكد الطبيب احمد إبراهيم في مستشفى بعقوبة العام تلقي جثث أربعة من عناصر الشرطة ومعالجة اثنين من رفاقهم اصيبوا في الهجوم.

وأدت أعمال العنف خلال الايام الماضية من شهر اب الجاري، الى مقتل ٤٧ شخصا بينهم ٣٤ من عناصر الامن.

محافظ نينوى يدعو إلى منح النازحين السوريين حرية الحركة خارج المخيمات

□ الموصل / نوزت شمدين

ذكر محافظ نينوى أثيل النجيفي، أمس الجمعة ،أنه يتوقع ان يتم افتتاح مخيم للاجئين بإشراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في منطقة الكسك غرب الموصل، لكونها تبعد عن الحدود السورية نحو ٥٠ كم، وهي ما تستلزمه المعايير الدولية.

وأكد النجيفي انه التقى وفداً من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية، وبحث معه الاستعدادات لفتح مخيم للاجئين السوريين في نينوى يخضع للمقاييس الدولية.

وقال إنه يصر على ان يتم منح اللاجئين حرية الحركة خارج المخيم، بالاعتماد على ضمانات أمنية، كما هو الحال في مخيمي اللاجئين السوريين في القائم في الانبار، ودوميز فايدة في شمال الموصل.

وأشار النجيفي الى أن نينوى بحاجة الى الخبرات في مجال إغاثة اللاجئين، إذ لم يسبق لها إدارة مخيمات خاصة بهذا الشأن، فضلاً عن الحاجة الى البنية التحتية، وتجاوز المشاكل الإدارية، لافتا الى ضرورة ان تتم الإفادة من تجربة مخيم اللاجئين السوريين في القائم، لتلافي السلبيات التي وقعت هناك، من أجل ضمان تقديم أفضل الخدمات في مخيم نينوى.

وأكد المحافظ حرص إدارته على تسهيل عمل المفوضية والتنسيق مع دوائر المحافظة لتقديم العون والدعم، واشترط ان تكون هنالك رؤية واضحة حول كيفية إدامة المخيم وتهيئة باقي المستلزمات من قبل المفوضية، وقال إن محافظة نينوى لم تجد لغاية الآن رؤية واضحة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين في رصد المبالغ اللازمة لتوفير مستلزمات المخيمات المزمع إقامتها، إذ قامت محافظة نينوى بالاعتماد على نفسها في التنسيق مع القطاع الخاص لنقل العراقيين العائدين من سوريا عبر معبر ربيعة(١٢٠ كم غرب الموصل)، وتكفل تسديد مبالغ النقل، ودعا الى ضرورة ان تكون مخيمات اللاجئين السوريين قابلة للاستيعاب، وتتوفر فيها مستلزمات الحياة، مع إمكانية نقلها إلى مكان أفضل إذا توفر ذلك.

من جانبها استعرضت مدير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في المنطقة الشمالية بشرى باول خلال لقائها محافظ نينوى، عمل المفوضية خلال المدة الأخيرة التي شهدت نزوح سوريين الى العراق، فضلاً عن عودة عراقيين كانوا مقيمين في سوريا، وذكرت أن أعداد العراقيين العائدين بلغ نحو ٢٠ الفا منذ مطلع تموز الماضي، وأنهم بحاجة الى مساعدة قانونية لإصدار وثائق قانونية لهم، وتوفير فرص العمل والسكن المناسبين لهم.

وأعلنت دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة دهوك في (٢٥ تموز ٢٠١٢)، عن لجوء أكثر من ١١ ألف سوري إلى إقليم كردستان منذ اندلاع أعمال العنف في بلادهم، مؤكدة أنها تستعد لتوسيع مخيم دوميز لاستقبال عدد أكبر من اللاجئين.

وتشير إحصاءات مؤسسة الهجرة والمهجرين التابعة لوزارة الداخلية في حكومة كردستان إلى أن ٥٠٠ عائلة و٤٣٦ شاباً أعزب من الطلبة والعمال يسكنون حالياً في مخيم دوميز، لكنها لا تشمل غير المسجلين الذين لجؤوا إلى مدن أخرى في الإقليم.

وقررت الحكومة العراقية في (٢٤ تموز ٢٠١٢)، بناء مخيمات في منفذي ربيعة والقائم لاستقبال اللاجئين السوريين الذين هربوا من الأحداث التي تشهدها بلادهم، فيما خصصت ٥٠ مليار دينار لإغاثتهم ومساعدة العراقيين العائدين بدورهم من سوريا.

وتشهد سوريا منذ (١٥ آذار ٢٠١١)، حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت برفع مطالب الإصلاح والديمقراطية وانتهت بالمطالبة بإسقاط النظام بعدما ووجهت بعنف دموي لا سابق له من قبل قوات الأمن السورية وما يعرف بـ"الشبيحة"، أسفر حتى اليوم عن سقوط ما يزيد عن ١٩ ألف قتيل بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان في حين فاق عدد المعتقلين في السجون السورية على خلفية الاحتجاجات الـ٢٥ ألف معتقل بحسب المرصد، فضلاً عن مئات آلاف اللاجئين والمهجرين والمفقودين، فيما تتهم السلطات السورية مجموعات "إرهابية" بالوقوف وراء أعمال العنف.

اللاجئون السوريون.. (أرشيف)

الحزب الشيوعي يطالب بحملة وطنية للوقوف ضد انتهاكات الدستور

□ بغداد/المدى

دعا القيادي في الحزب الشيوعي العراقي مفيد الجزائري،امس الجمعة، الى إطلاق حملة وطنية لإدانة موقف مجلس النواب،الرافض لقرار المحكمة الاتحادية بشأن اعتماد مبدأ "الباقي الأقوى" في توزيع المقاعد الشاغرة، كما دعم توجه بعض النواب للطعن به وبما نجم عنه امام المحكمة الاتحادية.

وطالب نواب يمثلون كتلا سياسية مختلفة بمجلس النواب، الأسبوع الماضي، بتطبيق قرار المحكمة الاتحادية في اعتماد مبدأ الباقي الأقوى بقانون الانتخابات، معتبرين أن عدم تطبيق هذا المبدأ سيقود لمخالفات واضحة، فيما اتهموا الكتل الكبيرة بـ"معارضة" هذا التوجه.

وقال الجزائري في تصريح لـ"اكانيوز" ان "مجلس النواب قد انتهك الدستور في مادته الـ ٩٤ بتمرده على حكم المحكمة الاتحادية الملزم للسلطات كافة، وانه بخطوته هذه، المنطلقة بوضوح من موقف عمدي مسبق، سيتسبب من جديد في اهدار اصوات ملايين المواطنين، التي ستمنح رغما عنهم الى اشخاص لم يصوتوا لهم مطلقا، تماما كما حدث في الانتخابات البرلمانية الاخيرة.

وتنص المادة الدستورية (٩٤) على أن قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة .

واشاد بدور النواب من الكتل المختلفة والمستقلين الذين دافعوا عند تصويت البرلمان الاربعاء الماضي على التعديل الثاني لقانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي الرقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨، عن المبدأ الدستوري الديمقراطي السليم باعتماد توزيع المقاعد الشاغرة على الباقي الاقوى، بدلا من منحها للكتل الفائزة، وهو ما كانت المحكمة الاتحادية قد قضت في قرارها الصادر سنة ٢٠١٠ بعدم دستوريته.

وكان مجلس النواب قد صوّت في (٢٠١٢/٨/٢) على تعديلات قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ بعد تأجيل لأكثر من شهر.

فيما كان المجلس قد شكل في وقت سابق لجنة مصغرة من لجنتي القانونية والأقاليم والمحافظات لحسم الخلافات بشأن التعديلات على ان تقدم تصوراتها بأسرع وقت.

وحمّل الجزائري الكتل البرلمانية المتنفذة مسؤولية ذلك كله، مشدداً على " انها دللت من جديد على إعلائها مصالحها الخاصة الضيقة فوق مصالح الناس واراداتهم وحقهم الطبيعي في اختيار من يمثلهم سواء في مجلس النواب أم في مجالس المحافظات والاقضية والنواحي".

وأوضح ان "قانون انتخاب مجالس المحافظات بصيغته التي اقرها مجلس النواب قبل يومين، ظالم ويلحق ضررا فادحا بشريحة واسعة من العراقيين"،مشيراً الى "انه يشيع منذ الآن قلقا مشروعا في صفوفهم على مستقبل الديمقراطية، ويعزز شكوكهم في جدية وصدقية كثيرين من حملة لواء"الاصلاح"، الذين فشلوا في هذا الاختبار الجدي لمدى قبولهم بالآخر عبر توسيع دائرة التمثيل في مجالس المحافظات، ومدى استعدادهم للتخلي، بالفعل وليس بمجرد القول، عن النظرة المستهينة بالآخرين والمستصغرة لدورهم، وعن نوازع التفرد والهيمنة".

وحذر الجزائري في ختام تصريحه من ان" يؤدي تعامل مجلس النواب غير الدستوري و لا الديمقراطي مع تعديل قانون انتخاب مجالس المحافظات، الى توسيع دائرة الناخبين المقاطعين لانتخابات السنة المقبلة"، داعياً الى "مساندة النواب العازمين على رفع شكوى جديدة الى المحكمة الاتحادية ضد مجلس النواب، وتعضيد مسعاهم بمختلف الأشكال السلمية والدستورية من قبل مختلف القوى والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الحريصة على الديمقراطية، والحريصة على بناء بلدنا وتقدمه واستقراره ورفاه أبنائه".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون